

استولت في النصف الاول من شهر كانون الاول الماضي ، على مساحات واسعة من الاراضي في منطقتي الخليل وبيت ساحور ، ففي الخليل تم الاستيلاء على اراضي ملاصقة لمستوطنة كريات اربع تخص في معظمها الشيخ محمد علي الجعيري ، وذلك لخدمة اغراض تكثيف المستوطنة . وفي بيت ساحور تم الاستيلاء على اراضي بالقرب من مستوطنات غوش عتسيون بغرض تكثيف الاستيطان هناك ودعمه .

وفي غضون ذلك اثيرت قضية مصادرة ٢٤٠٠ دونم في بيت ايل وارياضي واسعة اخرى في طوباس امام « محكمة العدل العليا » الاسرائيلية . وقد غصت قاعة المحكمة بالعرب واليهود من فئة المستوطنين لسماع قرارها بامر المصادرة . وقامت - لطات الامن بمنع اعداد كبيرة من العرب من دخول القاعة ، من بينهم كريم خلف رئيس بلدية رام الله وابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة ، مما تسبب بحدوث اشتباك بالايدي مع قوات الشرطة . وقد دافع « محامي الدولة » عن « شرعية » امر المصادرة على اساس ان « تاريخ دولة اسرائيل مليء بنماذج من الحالات التي تشكل فيها المستوطنات عاملاً هاماً للغاية في الفهم الامني . واقامت المستوطنات في بيت ايل وطوباس لاغراض عسكرية ، وتعتبر عاملاً مهماً في التشكيل الامني للجيش الاسرائيلي وللمنطقة » .

وبناء على هذا « الفهم » لم ير في مصادرة الاراضي ما يتناقض والمواثيق الدولية او حتى مع اتفاقيات كامب ديفيد .

وقد اجلت المحكمة اصدار حكمها ، المعروف سلفاً ، الى موعد « لاحق » وتمشياً مع سياستها الرامية الى خلسق واقع جديد على انقاض الواقع الاصيل ، قامت سلطات الاحتلال مؤخراً بهدم منازل عربية ففي الثالث والعشرين من تشرين الثاني فوجيء العرب القاطنون في

٩٠٠ وحدة سكنية ، واستكمال شق طريق رئيسية بين السهل الساحلي والاغوار عبر منطقة نابلس ، واقامة عدد من المستوطنات في الضفة الغربية ، وتعزيز الاستيطان القائم في الاغوار وهضبة الجولان باليمني الجديدة .

اما فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني خلال فترة الاعوام الخمسة القادمة - (اي خلال فترة الحكم الذاتي) فقد كشف النقب مؤخراً عن خطتين استيطانيتين تهدفان الى تهويد اكبر قدر من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ . تعتمد الخطة الاولى ، المسماة بـ « الخطة الاساسية » الخاصة بقسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية ، على اقامة ٨٤ مستوطنة في الضفة الغربية ، بتمويل يصل الى ٥٤ مليون ليرة . ومن المقرر ، وفق هذه الخطة توطين ٢٧ الف عائلة يهودية في مستوطنات جديدة و ١٦ الف عائلة في المستوطنات المقترح اقامتها و ١١ الف عائلة في اطار خطط التكثيف . اي ان الخطة ترمي الى غرس قرابة ربع مليون مستوطن يهودي خلال فترة الاعوام الخمسة القادمة في الضفة الغربية . وربما تكون هذه الخطة الطموحة خير تفسير لرغبة اسرائيل في الاحتفاظ بمليون دونم من اراضي الضفة خلال فترة الحكم الذاتي .

اما الخطة الثانية ، فتتعلق بقطاع غزة ، وتخص الوزير شارون . وقد وافق عليها كل من رئيس الحكومة مناحيم بيغن ، ووزير المالية سمحا ارليخ ، وتعتمد على اقامة مدينة يهودية في قطاع غزة ، كتعويض عن مستوطنة يبيت في الاراضي المصرية . ومن المقرر لهذه المدينة الجديدة ، وفق الخطة ، احتلال منطقة تبلغ مساحتها ١٤٥ الف دونم تقع بين خان يونس ورفح .

السي جانب الخطط الاستيطانية المستقبلية ، استمرت سلطات الاحتلال في الاستيلاء على مزيد من الاراضي العربية في الضفة الغربية متذرة بالحجة الواهية المعهودة ، حجة الامن . فقد